

أهم نتائج تنفيذ قانون إلغاء المزايا الضريبية رقم 159 لسنة 2023 في إطار الحياد التنافسي

وزارة المالية

أكتوبر 2025



الهدف من وراء القانون

1

أهم النتائج المباشرة لتنفيذ القانون

2

الهدف من وراء القانون

الهدف من وراء القانون

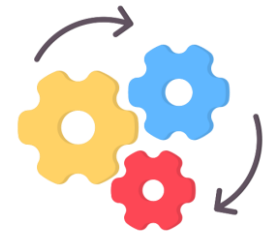
تستهدف الحكومة تعزيز دور القطاع الخاص ليكون له دوراً قانداً في معدلات النمو الاقتصادي من خلال نمو الاستثمارات وزيادة الصادرات من أجل توفير فرص العمل للمواطنين بشكل مستمر، واستغلال قدرات القطاع الخاص المبنية على التطوير والابتكار.



تم تطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الاستثمار وإتاحة مزيد من الفرص للاستثمارات في القطاعات المختلفة ومنها قيام وزارة المالية بتنفيذ إصلاح مهم لدعم الحياد التنافسي يتمثل في إلغاء المزايا الضريبية التي كانت تتمتع بها الجهات العامة عند دخولها في أنشطة اقتصادية تتنافس عليها مع شركات القطاع الخاص.



تم تشكيل فريق عمل على مستوى وزارة المالية وكذلك داخل مصلحة الضرائب المصرية للعمل على تنفيذ ما جاء بالقانون 159 لسنة 2023 بعد عملية حصر بشكل أولى للأنشطة والجهات، حيث تمت مخاطبة الجهات المعنية المخاطبة بالقانون من خلال إصدار كتاب دوري من مجلس الوزراء لهذه الجهات، وكذلك من جانب المصلحة، كما تم عقد أكثر من 30 اجتماع مع الاستعانة بخبرات فنية من الجهات الحكومية للشرح والتوضيح، والعمل للحصر والتأكد من تنفيذ القانون.



الهدف من وراء القانون

1. في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد المصري، واتساقاً مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، وترسيخ قواعد المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص، تم اصدار القانون رقم 159 لسنة 2023 ليعبر عن نقلة نوعية في الفكر التشريعي المصري، وذلك من خلال إلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة عن نشاطها الاستثماري والاقتصادي. ويعكس هذا القانون توجه الدولة نحو تحقيق الحياد التنافسي، بما يعزز من شفافية السوق، ويمنع التشوهات الناتجة عن الامتيازات المقررة لبعض الكيانات الحكومية على حساب القطاع الخاص والمستثمرين.
2. حيث صدر هذا القانون لمعالجة واحدة من أبرز الإشكاليات وهي التمييز الضريبي بين الجهات التابعة للدولة والكيانات الخاصة التي تزاوّل نفس الأنشطة الاقتصادية او الاستثمارية وقد جاءت فلسفة القانون لترسخ مبدأ المساواة أمام القانون، وتؤكد علي أن الفاعلين في السوق بغض النظر عن تبعيتهم المؤسسية يجب أن يخضعوا لنفس الحقوق والالتزامات، بما في ذلك الضرائب والرسوم، طالما أنهم يمارسون أنشطة ذات طابع استثماري.
3. ويمثل هذا التعديل التشريعي ركيزة أساسية لدعم مناخ الاستثمار، وتحقيق العدالة الضريبية، وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال، وهو ما يتماشى مع أهداف الدولة في بناء اقتصاد تنافسي، قائم على الشفافية والمحاسبة، ويعزز من قدرات القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية

الهدف من وراء القانون

4. تم اصدار القانون رقم 159 لسنة 2023 والذي نص في مادته رقم (1) علي « مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها في جمهورية مصر العربية، والإعفاءات المقررة للأعمال والمهام العسكرية ومقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومي ، وكذلك الإعفاءات المقررة عن أنشطة تقديم الخدمات المرفقية الأساسية ، تلغى الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة بموجب نصوص القوانين واللوائح والقرارات الصادرة لجهات الدولة من وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة التي لها موازنات خاصة، والكيانات والشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم في ملكيتها ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية أو الاستثمارية التي تباشرها ، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة .
5. تم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 242 لسنة 2024 باللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 2023 ، لتوضح اليات وضوابط تفعيل نصوص القانون سالف الذكر .
6. تم اصدار كتاب دوري رقم 55 لسنة 2024 عن قطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية لأغراض تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة علي المبالغ المدفوعة لجهات الدولة الناتجة عن مزاولتها لأنشطة اقتصادية وذلك لأغراض حصر تلك الجهات .
7. تم اصدار كتاب دوري رقم 6 لسنة 2024 عن رئيس مصلحة الضرائب المصرية والذي صدر تأكيدا علي ما ورد بالكتاب الدوري رقم 55 لسنة 2024 سالف الذكر .

النتائج المباشرة لتنفيذ القانون



النتائج المباشرة لتنفيذ القانون - ملخص تنفيذي

النتائج الفعلية للحصيلة الضريبية حتى يونية 2025، أنه وفقاً لتطبيق احكام القانون رقم 159 لسنة 2023، الخاص بإلغاء المزايا الضريبية للهيئات والجهات الحكومية التي تمارس أنشطة اقتصادية واستثمارية.

المبلغ (مليار جنيه)	البيان
18,1	ضريبة الدخل المسددة
28,8	ضريبة القيمة المضافة المسددة
8,4	دمغة وكسب عمل المسددة
1,0	دمغة ورسم تنمية المسددة
11,1	ضريبة مستحقة على فوائض أعمال جهات حكومية 2023/2024
67,4	الإجمالي

67,4 مليار جنيه زيادة في الإيرادات الضريبية
خلال العام المالي 2025/2024 أي ما يعادل **0,37%**
من إجمالي الناتج المحلي

النتائج المباشرة لتنفيذ القانون - ضريبة الدخل المسددة

ضريبة دخل محصلة ومستحقة تعادل 13.3 مليار جنيه منها 2.0 مليار جنيه ضريبة مستحقة من هيئة المجتمعات العمرانية، 9.1 مليار جنيه.

ضريبة مستحقة على الجهات الحكومية ذات فوائض أعمال عن العام المالي 2024/2023 تبلغ 40.3 مليار جنيه

الضريبة المسددة من الشركات التابعة للجهات السيادية

المبلغ (مليار جنيه)	البند
8.4	دمغات وكسب العمل
8.0	الخصم لحساب الشركات التابعة
16.4	الإجمالي



عدد 134 جهة حكومية

النتائج المباشرة لتنفيذ القانون - ضريبة القيمة المضافة

الضريبة المسددة من جهات الإسناد والخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والتي تستقطع وتورد تحت حساب الخدمات التي تقوم بها الأندية، وقد حققت طفرة كبيرة بسبب القانون، وذلك على النحو التالي ومنها :-

المبلغ (مليار جنيه)	البند
22.7	نوادي القوات المسلحة
0.7	نوادي وزارة الداخلية
23.4	الإجمالي



النتائج المباشرة لتنفيذ القانون – الضريبة المسددة من شركة العاصمة الإدارية عن عامي 2023 و2024

تم تقديم الإقرارات الضريبية وسداد ضريبة الدخل وكذلك تحصيل الضريبة على القيمة المضافة والمتمثلة في العقود التي تسند من العاصمة الإدارية إلى المقاولين العموميين على النحو التالي :-

المبلغ (مليار جنيه)	البند
7.9	ضريبة الدخل
0.05	ضريبة القيمة المضافة
8.0	الإجمالي



النتائج المباشرة لتنفيذ القانون - الضريبة المسددة عن الدمغة ورسم التنمية والقيمة المضافة



الضريبة المسددة عن الدمغة ورسم التنمية لعدد 2 شركة
أسمنت تابعة للجهات السيادية بإجمالي مبلغ

1.0 مليار جنيه

ضريبة القيمة المضافة المسددة من شركات الإنتاج الحربى
(المسجلة بمركز كبار الممولين) بإجمالي مبلغ

1.9 مليار جنيه

ضرائب مسددة من الشركات التابعة لبعض الجهات السيادية
بإجمالي مبلغ

3.5 مليار جنيه



شكراً

وزارة المالية

أكتوبر 2025

